Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد الثامن عشر || تاريخ الإصدار 2026-09-20

دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز كفاءة اتخاذ القرارات المالية – دراسة تطبيقية في مديرية تربية محافظة المثنى

The Role of Accounting Information Systems in Enhancing the Efficiency of Financial Decision-Making: An Applied Study at the Directorate of Education of Al-Muthanna Governorate

م.م. احمد عبدالحسين شايع جياد

Ahmed Abdul Hussein Shaya

ماجستير ادارة الاعمال - المديرية العامة لتربية المثنى

م.م. حسين سعد عبد الحسين احمد

Ahmed Abdul Hussein Shaya

ماجستير اقتصاد - المديرية العامة لتربية المثنى

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61854

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
يتناول البحث دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز كفاءة اتخاذ القرارات المالية في مديرية تربية محافظة المثنى، بالتركيز على مقومات هذه النظم وجودة المعلومات التي توفرها ومدى الإفادة منها في العمل المالي. اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، ونجمع البيانات عن طريق استبانة شملت سبعين موظفًا يعملون في المجالات المالية والمحاسبية والإدارية؛ أظهرت إجابات العينة أن مستوى توافر مقومات النظم المحاسبية وخصائصها مرتفع جدًا، كما كشف التحليل الإحصائي أن توافر مقومات النظم المحاسبية له أثر إيجابي واضح، مع دلالة إحصائية، على كفاءة اتخاذ القرارات المالية في النموذج المستخدم؛ النتائج تُظهر أهمية تطوير الإمكانات التقنية ومهارات العاملين، حتى يتم توظيف المعلومات المحاسبية بشكل أفضل في التخطيط والرقابة وتوجيه الموارد المالية داخل المؤسسات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، كفاءة اتخاذ القرار، القرارات المالية، المعلومات المحاسبية، مديرية تربية المثنى.

Abstract:

This study looks at how Accounting Information Systems help people make smart financial choices at the Directorate of Education in Al-Muthanna Governorate. It examines the tools that Accounting Information Systems provide the quality of the data and how staff use that data for money work. We used a method and asked 70 employees in finance, accounting and admin to fill out a questionnaire. Respondents said that Accounting Information Systems resources are plentiful and that the data quality is good. The statistical results show that Accounting Information Systems have a positive effect on Decision-Making Efficiency and, on how well people can make Financial Decisions. I see that improving tools and training staff will let Accounting Information better support planning keep money on track and decide where to allocate resources in schools.

Keywords: Accounting Information Systems, Decision-Making Efficiency, Financial Decisions, Accounting Information, Al-Muthanna Directorate of Education.

المقدمة ومنهجية البحث

المقدمة:

إدارة المالية في المؤسسات التعليمية تحتاج إلى معلومات واضحة عن الموارد المتاحة وأوجه إنفاقها، حتى تتمكن من تقدير الاحتياجات، ترتيب الأولويات، ومتابعة تنفيذ الميزانية. كلما اتسع نطاق الخدمات وتزايدت المعاملات بين الأقسام والمدارس، تزداد الحاجة إلى هذه المعلومات. نظم المعلومات المحاسبية تساعد على جمع البيانات المالية، تنظيمها، معالجتها، ثم عرضها في تقارير يمكن الرجوع إليها عند اتخاذ القرار. فائدة هذه التقارير تعتمد على دقتها، ملاءمتها، وتوفرها في الوقت المناسب؛ فالمعلومة المتأخرة، حتى وإن كانت صحيحة، لن تساعد المسؤول في معالجة حاجة عاجلة أو اختيار أوجه الإنفاق.

يكتسب هذا الموضوع أهمية في مديرية تربية محافظة المثنى، لأن تخطيط الميزانية، الصرف، التدقيق، وتجهيز المدارس يحتاج إلى بيانات محاسبية موثوقة. لذلك لا يقتصر تحليل النظم على وجود الأجهزة والبرامج فقط، بل يشمل قدرة العاملين على تشغيلها واستخدام نتائجها في إدارة الموارد المالية. ينطلق البحث من العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقرار المالي، ليستكشف واقع النظم المحاسبية في مديرية تربية محافظة المثنى ومدى مساهمتها في كفاءة القرارات. كما يسعى إلى تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين، ما يساعد على تحسين إدارة المال العام وتوجيه الإنفاق نحو الاحتياجات الحقيقية.

أولا: مشكلة البحث

قد تتوفر في المؤسسة نظم محاسبية تنتج تقارير منتظمة، لكن لا تُستثمر هذه التقارير بما فيه الكفاية في التخطيط، الرقابة، وتوزيع المخصصات. المشكلة في هذا البحث هي استقصاء احتمال وجود فجوة كهذه في مديرية تربية محافظة المثنى، ومعرفة مدى ارتباط كفاءة القرار المالي بمقومات النظام وجودة مخرجاته. استناداً إلى ذلك، يطرح البحث السؤال الرئيسي التالي: ما دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز كفاءة اتخاذ القرارات المالية في مديرية تربية محافظة المثنى؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة:

1. إلى أي مدى تتوافر المقومات التقنية والبشرية اللازمة لعمل نظم المعلومات المحاسبية في مديرية تربية المثنى؟
2. ما مستوى دقة المعلومات التي تنتجها هذه النظم، ومدى ملاءمتها، وموثوقيتها، وتوافرها في الوقت المناسب؟
3. هل تسهم مخرجات النظم المحاسبية، وفقاً للإحصائيات، في تحديد المشكلات المالية، وصياغة البدائل، وتقييم القرارات في المديرية؟

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من علاقته بالعمل المالي اليومي لإدارة التربية والتعليم في المثنى وكذلك مايُتطلب منها من حيث توزيع المخصصات والسيطرة على الإنفاق . وسيساعد هذا البحث في التعرف على مجالات التطوير المطلوبة في الأنظمة المالية المستخدمة كما يساعد في إعطاء من يعمل في مجال المحاسبة والمالية فهم أفضل لكيفية استخدام بيانات المحاسبة لتقليل الأخطاء في الإنفاق وتحسين عملية إعداد ومتابعة الميزانيات .

ثالثاً: أهداف البحث

سيسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. تشخيص الوضع الحالي لأنظمة معلومات المحاسبة في إدارة التربية والتعليم في المثنى وتحديد قدراتها المادية والبشرية .
2. قياس جودة المعلومات الناتجة عن النظم المستخدمة، من حيث الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب.
3. تحديد أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مراحل اتخاذ القرارات المالية التشغيلية والاستثمارية في المديرية.
4. اقتراح إجراءات عملية لتطوير النظم المحاسبية وتحسين الإفادة منها في القرار المالي داخل المؤسسات التعليمية بالمحافظة.

رابعا: فرضيات البحث

استنادًا إلى مشكلة البحث وأهدافه، صيغت الفرضيات الصفرية الآتية لاختبارها إحصائيًا:

- **الفرضية الرئيسية:(H_0)**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المحاسبية بخصائصها المتمثلة في الدقة والتوقيت والملاءمة والموثوقية، في دعم اتخاذ القرارات المالية في مديرية تربية محافظة المثنى.

- **الفرضيات الفرعية:**

1. الفرضية الفرعية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمقومات التقنية والبشرية للنظم المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات المالية.
2. الفرضية الفرعية الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوقيت التقارير المحاسبية وملاءمتها في اختيار بدائل الإنفاق والتمويل المتاحة.
3. الفرضية الفرعية الثالثة (H03): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخرجات النظام المحاسبي في متابعة تنفيذ الموازنة وتقييم الانحرافات المالية.

خامسا: المخطط الفرضي لنموذج البحث



شكل رقم (1): المخطط الفرضي للبحث، إعداد الباحثين بالاستناد إلى الأدبيات النظرية (جمعة، 2020؛ Romney & Steinbart, 2020).

سادسا: منهج البحث وادواته

- منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ تناول الجانب الوصفي مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية والقرار المالي، في حين خُصص الجانب التحليلي لمعالجة البيانات الميدانية واختبار العلاقات بين متغيرات البحث.
- مجتمع البحث وعينته: شمل مجتمع البحث العاملين في الشؤون المالية والحسابات والتدقيق المالي والتخطيط والموازنة، إلى جانب مديري الأقسام والمشرفين الماليين في مديرية تربية محافظة المثنى. واختيرت منه عينة عشوائية من العاملين في النشاط المحاسبي والإداري.
- أداة جمع البيانات: أُعدت استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert 5-point scale)، تضمنت محاور لقياس نظم المعلومات المحاسبية بوصفها المتغير المستقل، واتخاذ القرارات المالية بوصفه المتغير التابع.
- أساليب التحليل الإحصائي: عولجت البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، وشملت الأساليب المبينة في منهجية البحث ما يأتي:
  - معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة واتساق فقراتها داخليًا.
  - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لوصف إجابات أفراد العينة.
  - تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبارا (t-test) و(F-test) لفحص الفرضيات.

سابعا: حدود البحث

1. الحدود الموضوعية: يركز البحث على أثر مقومات نظم المعلومات المحاسبية وخصائص مخرجاتها في القرارات المالية، ولا يمتد إلى القرارات الإدارية الأخرى.
2. الحدود المكانية: طُبق البحث في مديرية تربية محافظة المثنى والجهات المالية التابعة لها داخل المحافظة.
3. الحدود الزمانية: أُنجزت الدراسة الميدانية وجُمعت بياناتها خلال عام (2026).

المبحث الاول

الاطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية والقرارات المالية

المطلب الاول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

تعتمد الإدارة في أداء أعمالها المالية على معلومات تصف الموارد والالتزامات ونتائج العمليات بصورة يمكن الرجوع إليها عند التخطيط والمتابعة. ويوفر نظام المعلومات المحاسبي الإطار الذي تُجمع فيه هذه البيانات وتُعالج وتُعرض على مستخدميها (Romney & Steinbart, 2020: 45). وتظهر أهميته في المؤسسات العامة من خلال مساعدة المسؤولين على متابعة الإنفاق وتوجيه الموارد، بشرط أن تكون المعلومات المتاحة دقيقة ومرتبطة بطبيعة القرار المطلوب (جمعة، 2020: 18).

يعرض هذا المبحث مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وتطورها ومكوناتها، ثم يناقش خصائص معلوماتها وطبيعة القرارات المالية في المؤسسات التعليمية، وصولًا إلى بيان الصلة بينهما.

اولا: المفهوم والتطور الفكري لنظم المعلومات المحاسبية:

تقوم نظم المعلومات المحاسبية على تنظيم البيانات المتعلقة بالنشاط المالي للمؤسسة وتحويلها إلى معلومات تساعد على فهم وضعها المالي. وتتباين التعريفات التي تناولتها بحسب الجانب الذي تركز عليه؛ فبعضها يبرز وظيفة جمع البيانات ومعالجتها، وبعضها يهتم بعناصر النظام وعلاقة الموارد البشرية والتقنية بالإجراءات المحاسبية. ويتيح الجمع بين هذين الجانبين فهم النظام من حيث بنيته والعمل الذي يؤديه.

ينظر جمعة (2020: 22) إلى نظم المعلومات المحاسبية بوصفها جزءًا من نظام المعلومات الإداري في المنظمة. وفقاً لهذا النهج فهم يشملون الموارد المترابطة سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة وتتعلق بكل من الأجهزة البشرية والأشخاص والذين يقومون بجمع وتحليل ومعالجة المعلومات المالية والكمية لصالح المستخدمين سواء كانوا داخل أو خارج المنظمة .ويؤكد هانين (2018:34) على المنظور التنظيمي والمحاسبي حيث أنه يقترب من هذه الأنظمة من منظور كونها إطاراً لمبادئ وقواعد وإجراءات لمعالجة الوثائق والمعاملات المالية .و نتيجة لمعالجة هذه المعاملات هو إعداد البيانات المالية والتقارير .

وفقاً لرومني و ستينبارت (2020:48) النظام هو مجموعة من الأشخاص والعمليات والبيانات والبرمجيات والتكنولوجيا.تلك العناصر تقوم بجمع وتخزين ومعالجة والسيطرة على البيانات مما يسمح بتحويلها إلى معلومات مفيدة.

ثانيا: هي التطور الفكري لأنظمة معلومات المحاسبة:

لقد تغير مجال المحاسبة وفقاً للتغيرات في متطلبات المديرين والتطورات في مجال تكنولوجيا معالجة المعلومات.كانت المعاملات تسجل على وثائق ورقية و أوراق في الأنظمة اليدوية، وكانت مدخلات الدفاتر والموازين و البيانات المالية يتم إعدادها يدوياً. كان هذا يستغرق وقتاً وجهداً خاصة مع تزايد عدد المعاملات وصعوبة تحديد بعض الأخطاء وإعداد التقارير. في تلك النقطة كان تطبيق معلومات المحاسبة يرتبط بتوثيق وفحص المعاملات في الماضي ودوره في التنبؤ كان محدوداً بسبب قدرة الموظفين على جمع وتحليل البيانات.

مع ظهور الحواسيب في العمل التنظيمي أصبحت المهام المتكررة في المحاسبة مثل الرواتب والحسابات المستحقة والعمليات الحسابية آلية.وبالتالي أصبح من الممكن معالجة المعاملات بطريقة أسرع وتقليل الأخطاء في الحسابات والعمليات. ولكن البرامج في المراحل الأولى من تنفيذها لم تكن عادة متصلة وبيانات كل مهمة كانت موجودة في برنامجها الخاص مما جعل من الضروري نقل البيانات ومطابقتها بين الأقسام.وبالتالي سرعة العملية نفسها لم تكن كافية لدمج تدفق المعلومات في منظمة.

ثم تحولت أنظمة المحاسبة إلى ربط الأنشطة وقواعد البيانات باستخدام مزايا شبكات الاتصال وتطبيقات تخطيط موارد المؤسسات. يمكن تحديث ونقل المعلومات بين الوحدات بطريقة سريعة،ويمكن إعداد التقارير ليس فقط تعكس المعاملات الماضية ولكن أيضاً المقارنة والتحليل بينها والتنبؤ بالمتطلبات المستقبلية. مثل هذا التكامل يوفر لصانعي القرار أن ينظروا إلى الوضع المالي قبل تنفيذ الميزانية أو تخصيص الموارد والسيطرة على تنفيذ النتائج وتقييمها. ولكن القدرة على استخدام كل هذه القدرات تعتمد على درجة التنفيذ الفعلي وجودة بيانات الإدخال.

ثالثا: العناصر الهيكلية لنظم معلومات المحاسبة:

يعتمد عمل نظام المحاسبة على وجود عناصره الأساسية والعلاقات بينها.يتطلب البرنامج الصحيح بيانات صحيحة ومستخدم صحيح بينما يتطلب استمرارية العمل أجهزة و شبكات موثوقة.والعناصر التي يهتم بها هذا البحث هي كالتالي (جامل و العمودي،2020:45؛ رومني و ستينبرت،2020:52):

1. العناصر المادية:

تتكون العناصر المادية من الأجهزة المستخدمة لإدخال البيانات وتخزينها ومعالجتها وعرضها.وتتكون من الخوادم والحواسيب الموجودة في الأقسام المالية وأقسام المراقبة، والشبكات الداخلية (LAN/WAN) التي تربط هذه الأقسام بقواعد البيانات.كما تشمل أجهزة المسح الضوئي لتخزين صور المستندات، وطابعات لطباعة التقارير والإيصالات والمدفوعات وأجهزة النسخ الاحتياطي. يؤثر أداء وصيانة هذه الأجهزة على سرعة المعاملات واستمرارية العمل خاصة عندما يزيد حجم البيانات أو يتم إدخال البيانات بشكل متزامن من قبل أكثر من شخص.

2. البرمجيات المحاسبية والتطبيقات:

تتحكم البرمجيات في الأجهزة وتعمل على محاسبة وفقا لقواعد معينة.وتشمل أنظمة التشغيل والتطبيقات المتخصصة في الميزانية والرواتب والحسابات المحاسبية والتدقيق.وبهذه التطبيقات يتم تنظيم البيانات ووضع القيود وتتم الحسابات وتشكل التقارير.توجد قواعد التحقق المتكاملة في بعض التطبيقات تخبر المستخدمين بالأخطاء المحتملة أو البيانات غير الكاملة قبل الموافقة على المعاملة.وتكمن قيمة هذه البرامج في توافقها مع أنشطة المنظمة وقدرتها على أداء الإجراءات الضرورية دون تعقيد غير ضروري.

3. العنصر البشري والكفاءات التنظيمية:

يشارك الموظفون بشكل مباشر في جودة النظام حيث أنهم مسؤولون عن إدخال البيانات والتحقق منها وتفسير نتائج المعالجة.ويشمل ذلك المحاسبين وكتاب إدخال البيانات والمراجعين والمديرين الماليين وكذلك خبراء البرمجة وخبراء أمن المعلومات.من الضروري أن يعرف هؤلاء الأشخاص قواعد المحاسبة والإجراءات المالية الحكومية وكذلك مهارات العمل مع البرامج والحصول على مؤشرات.لا يمكن استبدال صحة المعالجة التكنولوجية بالكفاءة المهنية في تصنيف المعاملات وتفسير الاختلافات في الأرقام وتأثيرها على اتخاذ القرارات.

4. البيانات والإجراءات التنظيمية:

تبدأ عملية العمل من البيانات المستخلصة من أوامر الدفع والإيصالات وفواتير الموردين وعقود الصيانة وغيرها من المستندات.تنظم الإجراءات التنظيمية عملية الحصول على البيانات والتحقق منها وإدخالها والموافقة عليها ثم تخزينها واسترجاعها.كما تنظم أيضا مسار المعاملة وإمكانيات الوصول والتعديل والموافقة.يساهم وضوح الإجراءات في توحيد العمل بين الأقسام وتوزيع المسؤوليات في كل خطوة وبالتالي القضاء على المعالجة العشوائية أو القيام بأعمال مكررة عند القيام بالمعاملات المالية.

5. قواعد البيانات الموحدة:

تخزن قواعد البيانات معلومات المحاسبة بطريقة منظمة توفر تخزينها وربطها واسترجاعها.ويساهم توحيد هذه قواعد البيانات في القضاء على تكرار إدخال البيانات والاختلافات في نسخ البيانات الموجودة في أقسام مختلفة.كما يوفر أيضا الاحتفاظ بسجلات من السنوات السابقة لمقارنتها ودراسة أنماط الإنفاق، وتحليلها مفيد لتقدير المتطلبات وإعداد الميزانية.يتطلب استمرارية استخدام هذه قواعد البيانات تنظيم الوصول إليها وحماية قواعد البيانات من الأعطال والخسائر.

رابعا: خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودورها التحليلي

لا تُقاس فائدة النظام المحاسبي بعدد التقارير التي يصدرها وحده، وإنما بما تقدمه هذه التقارير من معلومات تساعد المسؤول على فهم المشكلة والاختيار بين البدائل. لذلك ترتبط جودة المخرجات بمدى صلاحيتها للاستخدام في القرار المالي، لا بمجرد اكتمال عملية المعالجة الإلكترونية (Samer, 2021: 47).

وقد تناولت الأدبيات والأطر المفاهيمية المحاسبية، ومنها ما صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، خصائص المعلومات المفيدة لمستخدمي التقارير. ويركز العرض الآتي على الملاءمة والتمثيل الصادق، وما يرتبط بهما من خصائص تعزز الاستفادة من المعلومات في التخطيط والرقابة والقرار المالي (حنان، 2018: 65؛ Romney & Steinbart, 2020: 55).

1. الخاصية الرئيسية الاولى: الملائمة:

تكون المعلومة ملائمة حين تساعد متخذ القرار على تقدير ما قد يحدث مستقبلًا أو مراجعة حكم سابق في ضوء نتائج جديدة. ومن ثم تختلف أهمية المعلومة بحسب القرار؛ فقد تكون تفاصيل الإنفاق على الصيانة ضرورية لإعداد موازنة التأهيل، بينما لا تكون بالدرجة نفسها من الأهمية عند معالجة مسألة مالية أخرى (جمعة، 2020: 68). وترتبط الملاءمة بالقدرة التنبؤية والقدرة التأكيدية والأهمية النسبية للمعلومات، على النحو الآتي (حنان، 2018: 68؛ Samer, 2021: 49):

ا. القدرة التنبؤية:

يقصد بالقدرة التنبؤية إسهام المعلومات في تقدير النتائج والاحتياجات المقبلة. ففي المؤسسات التعليمية، تساعد بيانات التدفقات النقدية والإنفاق السابق في تحديد متطلبات التجهيز وإعداد الموازنات اللاحقة. ولا يعني ذلك أن الأرقام الماضية تحدد المستقبل بصورة قاطعة، وإنما توفر أساسًا يمكن البناء عليه عند تقدير الاحتياجات في ضوء الظروف المتاحة.

ب. قدرة التأكيد أو التغذية الراجعة:

تمكن المعلومات ذات قدرة التأكيد من تقييم التقديرات السابقة ومقارنتها بالنتائج الفعلية.عند مقارنة الإنفاق المخطط به مع الإنفاق الفعلي تستطيع الإدارة أن تحدد ما إذا كان القرار المتخذ قد حقق غرضه أم لا وما إذا كانت هناك أي ثغرات يجب توضيحها أو تؤدي إلى تعديل عمليات العمل.

ج. الأهمية النسبية:

ترتبط الأهمية النسبية بأهمية العواقب المحتملة لحذف أو تشويه أو إغفال المعلومات في اتخاذ القرار.وهي تعني تقديم المعلومات ذات الأهمية في توضيح الوضع المالي دون تحميل التقرير بمعلومات لا تضيف قيمة لعملية اتخاذ القرار. ويعتمد هذا التقييم على طبيعة العنصر وسياق استخدام المعلومات.

2.الخاصية الثانية الرئيسية:الموثوقية والتمثيل الدقيق:

يجب أن يتأكد صانعو القرار من أن التقرير يظهر الأنشطة المالية بدقة.لن يكون للبيانات أهمية إذا تم عرضها بشكل غير كامل أو مع وجود تحيز أو معالجة خاطئة (رومني و ستينبارت،2020:58).وتتعلق هذه القضايا بإكمال العرض وموضوعيته وعدم وجود أخطاء في إعداده بينما تساعد القابلية للتحقق في زيادة موثوقية المعلومات.وتتم معالجة هذه القضايا من خلال هذا البحث كما يلي (متواك،2021:62؛سامر،2021:51):

أ.القابلية للتحقق والمراجعة:

القابلية للتحقق تعني إمكانية قيام مدققي الحسابات المستقلين بفحص البيانات والوثائق والوصول إلى نتائج متشابهة إلى حد كبير إذا تم استخدام نفس تقنية القياس.وتعتمد هذه القدرة على توافر الوثائق الداعمة للصفقة وسجل معالجة الموافقة عليها.وفي الأنظمة الإلكترونية يساعد سجل التدقيق في معرفة من قام بإدخال البيانات أو تعديلها وتاريخ هذا النشاط.

ب. الحياد والموضوعية:

الحياد يعني عرض المعلومات دون أي إشارة إلى خدمة مصالح شخص معين أو عرض الأنشطة بشكل مختلف عن الواقع.على سبيل المثال تتضمن هذه القضية إثبات التكاليف والالتزامات التي تؤثر على تقييم الميزانية على الرغم من أن عرض هذه المعلومات ليس مفيداً لإدارة التقييم.

ج. الكمال الشامل والخلو من الاخطاء:

يعني اكتمال العرض تضمين المعلومات الجوهرية التي يحتاج إليها المستخدم لفهم العملية المالية، دون إغفال جانب يغير تفسيرها. أما الخلو من الأخطاء فيتعلق بسلامة وصف العملية وتنفيذ معالجتها، بما يشمل الحساب والتجميع والترحيل. ويُراعى عند التعامل مع التقديرات المحاسبية توضيح طبيعتها والأسس التي بُنيت عليها.

3. الخصائص المعززة والمكملة للجودة:

تعزز بعض الخصائص الأخرى قابلية المعلومات للاستخدام، فتجعلها أيسر فهمًا ومقارنة وأكثر ارتباطًا بوقت الحاجة إليها. ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي (جمعة، 2020: 75؛ Al-Okaily et al., 2022: 121):

ا. التوقيت المناسب:

تتوافر خاصية التوقيت المناسب عندما تصل المعلومة إلى المسؤول قبل أن يفقد استخدامها أثره في القرار. فقد يتطلب تجهيز مدرسة أو معالجة نقص في المخصصات تقريرًا حديثًا عن الرصيد المتاح. وإذا تأخر التقرير إلى ما بعد اتخاذ الإجراء، تقل فائدته لذلك القرار، وإن بقي مفيدًا لأغراض المراجعة والتقييم اللاحق.

ب. القابلية للمقارنة:

تمكن القابلية للمقارنة من تتبع الأداء المالي بين فترة وأخرى، أو مقارنته بأداء مؤسسات تعليمية مماثلة. وتساعد المقارنة على تفسير تغير الإنفاق والتمييز بين الفروق الناتجة عن النشاط والفروق الناشئة عن تغير أساليب القياس. لذلك يفيد الاتساق في تطبيق القواعد المحاسبية، مع بيان التغييرات وأسبابها وآثارها حين تدعو الحاجة إليها.

ج. القابلية للفهم والاستيعاب:

يتم فهم المعلومات من خلال استخدام معلومات مرتبة بطريقة منطقية ولها تسميات ومؤشرات صحيحة .فهم المعلومات مهم جداً في الحالات التي يكون فيها التقرير موجه لمديرين في أقسام أخرى ليس لهم أي إشراف مباشر على المحاسبة .و وضوح العرض يجعل من السهل عليهم فهم الأرقام وربطها بالموقف والخيارات المتاحة .

المطلب الثاني : اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات التعليمية

تحدد القرارات المالية كيفية استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة التعليمية وتوزيعها بين أنشطتها. وتتصل هذه القرارات في القطاع الحكومي باستمرار الخدمة العامة وتلبية احتياجات المدارس، وهو ما يجعل تقدير الإنفاق ومتابعته مسؤولية ترتبط بكفاءة الأداء وحسن استخدام المال العام (مطاوع، 2021: 48).

اولا: مفهوم وطبيعة القرار المالي في القطاع التعليمي:

يمكن فهم القرار المالي بوصفه اختيارًا بين بدائل للتمويل أو الإنفاق، بعد تقدير ما يحتاج إليه كل بديل من موارد وما يمكن أن يحققه من أهداف. وتتضمن هذه العملية تحديد السيولة والمخصصات المناسبة، وموازنة الكلفة مع النتيجة المتوقعة في حدود الإمكانات المتاحة (حنان، 2018: 82).

يرتبط القرار المالي في مديريات التربية بتقديم خدمة تعليمية وتحقيق منفعة عامة. ولذلك يُقيَّم في ضوء احتياجات العمل والالتزام بالموازنة والإجراءات المنظمة للصرف والتدقيق، مع مراعاة اختلاف غايته عن القرار في المنشآت الهادفة إلى الربح (مطاوع، 2021: 52؛ Al-Okaily et al., 2022: 116). ويمكن توضيح طبيعته من خلال الخصائص الآتية:

1. **الارتباط بالموازنة الحكومية: تُنفذ القرارات في حدود المخصصات وأبواب الإنفاق، ويخضع تعديلها أو إجراء المناقلات للإجراءات المعتمدة.**
2. **خدمة الأهداف التعليمية: تُقاس كفاءة الإنفاق بقدرته على تلبية احتياجات التدريس والمباني والتجهيزات، وليس بالعائد النقدي المباشر وحده.**
3. **تأثير ذلك على سير العمل :تأخير تمويل الصيانة أو توفير الإمدادات قد يعطل الخدمة التعليمية وبالتالي يصبح التوقيت عاملاً في الكفاءة .**

ثانياً: تصنيف القرارات المالية في إدارات التعليم:

يمكن تصنيف القرارات المالية في المؤسسات التعليمية وفقاً للهدف من وراء اتخاذها وفترة التأثير إلى ثلاثة مجالات رئيسية (مطة،2021:75؛ العكايلي وآخرون،2022:119):

أ-القرارات اليومية:

هذا النوع من القرارات يتعلق بالنفقات المتكررة والضرورية لمواصلة نشاط المدارس والإدارة. ويشمل ذلك دفع الرواتب والمستحقات والأجور عن ساعات العمل الإضافية. كما يشمل أيضاً إمداد القرطاسية والمواد التعليمية وغيرها من المستلزمات. بالنسبة لهذا النوع من القرارات لابد من توافر معلومات حالية حول الالتزامات والأرصدة من أجل الدفع في الوقت المناسب وفي حدود الأموال المخصصة.

ب-قرارات الاستثمار ورأس المال:

تأثير قرارات الاستثمار يكون على مدى سنوات قادمة وتتطلب عادة التزاماً أعلى مقارنة بالنفقات اليومية. وتشمل بناء مدارس جديدة وأجنحة، وإعادة تأهيل المباني، وترقية المختبرات والأنظمة التقنية. بالنسبة لمقارنة هذه البدائل يتم إعداد دراسة حول الحاجة والتكلفة وفترة الاستفادة بالإضافة إلى تقييم عرض التنفيذ والصيانة.

ج-قرارات توزيع المخصصات ونقل الميزانية:

هذا النوع من القرارات يتعلق بتوزيع المخصصات بين الإدارات والمدارس بناءً على حجم النشاط وعدد الطلاب. بالإضافة إلى ذلك يتعلق بتناول التطورات الجديدة في حالة كان هناك نقل للمخصصات بين بنود الإنفاق. في هذا الصدد تأتي المعلومات المحاسبية في غاية الفائدة حيث يمكن تحديد الأرصدة والالتزامات من أجل عدم الاعتماد على التقديرات العامة التي تتجاهل الاختلافات في الاحتياجات.

ثالثاً: مراحل عملية اتخاذ القرارات المالية:

عملية اتخاذ القرارات المالية تتضمن مراحل مترابطة تبدأ بتحديد الحاجة وحتى مراجعة نتائج التنفيذ. يمكن عرضها في أربع مراحل (حنان،2018:88؛ جمعة،2020:92):

1-مراحل تحديد واكتشاف الحاجة المالية:

المرحلة الأولى هي تحديد المشكلة التي تتطلب تدخلاً مالياً مثل نقص المعدات أو عدم كفاية مخصصات الصيانة أو الحاجة إلى فصول دراسية جديدة. من أجل ذلك لابد من التشخيص حيث يجب تحديد حجم الحاجة وسببها من أجل معرفة متى يجب حلها وبالتالي استهداف المشكلة الحقيقية.

2-مراحل تعداد وتكوين البدائل المتاحة وتحديد تكاليفها:

بعد معرفة الحاجة فإن الخطوة التالية هي تعداد البدائل وتكاليفها. قد تتضمن إصلاح الأثاث القائم أو استبداله أو اختيار الطريقة الصحيحة لشراء المعدات وفقاً للإجراءات المسموح بها. سيساعد التقييم المقارن في استبعاد البدائل التي تتجاوز القدرة أو لا تحقق الهدف.

3- مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقييم اللاحق:

يُنفذ القرار من خلال إجراءاته المستندية والمالية، ثم تُتابع المدفوعات والنتائج بمقارنتها بالتقديرات المعتمدة. وتساعد هذه المقارنة على كشف الفروق وتفسيرها وتحديد ما يحتاج إلى معالجة. كما توفر نتائج المتابعة معلومات يمكن الإفادة منها عند اتخاذ قرارات لاحقة.

المطلب الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات المالية

يوفر نظام المعلومات المحاسبي بيانات يعتمد عليها المسؤول عند تقدير الحاجة المالية والمفاضلة بين البدائل ومتابعة نتائج الاختيار. وتتضح العلاقة بين النظام والقرار في انتقال البيانات من التسجيل والمعالجة إلى الاستخدام الإداري، حيث تصبح التقارير أساسًا لفهم الوضع المالي وتحديد الإجراء المناسب (Romney & Steinbart, 2020: 102).

وفي المؤسسات التعليمية الحكومية، تساعد المعلومات الموثوقة على تقليل الغموض المحيط بالموارد والالتزامات، وعلى تقدير تبعات البدائل قبل اعتمادها (Samer, 2021: 51؛ حنان، 2018: 95). ويتبين إسهام النظم المحاسبية في القرار المالي من خلال الجوانب الأربعة الآتية:

اولا: خفض حالة عدم التاكد وتقليل مخاطر اتخاذ القرار المالي:

تواجه الإدارة المالية حاجة متكررة إلى التوفيق بين المخصصات المحدودة ومتطلبات المدارس والأقسام. وحين تكون بيانات الإنفاق والالتزامات ناقصة، يصعب تقدير ما يمكن تمويله وما ينبغي تأجيله. ويساعد النظام المحاسبي على تضييق هذه الفجوة بتوفير معلومات أدق عن الوضع المالي، بما يدعم تقدير الخيارات المتاحة (Samer, 2021: 52).

منذ أن تمكن المؤشرات القائمة على قواعد البيانات من مراجعة التقديرات ومقارنتها مع الحقائق فهذا يعني أن هناك اعتماد أقل على الافتراضات غير القائمة على الحقيقة .هذا سيقلل من الهدر والأخطاء في توزيع المهام ولكن جودة اتخاذ القرارات تعتمد على كيفية تفسير المعلومات (جوما،2020:98).

ثانيا: جعل العملية أسرع وأكثر كفاءة من حيث اتخاذ القرارات في حالات الطوارئ:

العمل في بيئة تعليمية يمكن أن يعني أن هناك حاجة لعملية مالية سريعة مثل إصلاح المبنى المكسور لمدرسة أو تسليم الإمدادات قبل بدء السنة الدراسية الجديدة.في هذا الموقف يحتاج الشخص المسئول إلى معلومات سريعة حول الموارد المتاحة والالتزامات ذات الصلة.

تساعد المعالجة المحدثة للبيانات على توفير هذه الصورة في الوقت المطلوب، من خلال بيان الأرصدة والمخصصات والوفورات. وبذلك يمكن تقليل الوقت المستغرق في تجميع المعلومات قبل اتخاذ قرار الصرف أو المناقلة، مقارنة بالاعتماد على تقارير يدوية يستغرق إعدادها مدة أطول (مطاوع، 2021: 108؛ Al-Okaily et al., 2022: 122).

ثالثًا: إعداد الموازنات التقديرية ودعم التخطيط المالي

يعتمد إعداد الموازنة على تقدير احتياجات الفترة المقبلة وربطها بالموارد المتوقعة. وتوفر السجلات المحاسبية بيانات عن الإنفاق السابق ومعدلات الاستهلاك والالتزامات القائمة، بما يتيح إجراء مقارنات زمنية وتحديد البنود التي تتكرر فيها الزيادة أو النقص (Romney & Steinbart, 2020: 110).

وتفيد قراءة هذه البيانات في مراجعة التقديرات بدل الاكتفاء بنقل أرقام الموازنة السابقة. فعندما تُربط اتجاهات الإنفاق بالتغير في الاحتياجات، تصبح عملية توزيع الموارد أقرب إلى واقع العمل، ويكون من الأسهل تفسير المخصصات المطلوبة لكل نشاط تعليمي (حنان، 2018: 102).

رابعا: تعزيز اساليب الرقابة والحوكمة والشفافية المالية:

تستمر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية بعد اعتماد القرار، إذ ينبغي متابعة تنفيذه والتحقق من أوجه الصرف. ويتيح مسار التدقيق الإلكتروني تتبع المعاملة وما يطرأ عليها من تعديل، منذ إدخالها حتى اعتمادها، وهو ما يساعد في مراجعة القرارات والمناقلات المالية (Al-Okaily et al., 2022: 124).

كما يسهل هذا التتبع عمل التدقيق الداخلي والخارجي في فحص الالتزام بالإجراءات والمخصصات المعتمدة. وعند ظهور خطأ أو انحراف، يمكن الرجوع إلى تفاصيل المعاملة لتحديد موضع الخلل واتخاذ الإجراء التصحيحي. وبهذا تدعم المعلومات المحاسبية الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة سجل يمكن فحصه ومراجعته (جمعة، 2020: 105).

يتضح من العرض السابق أن فائدة النظم المحاسبية للقرار المالي تتكون عبر مراحل العمل، من تحديد الحاجة وتقدير البدائل إلى متابعة التنفيذ. ويرتبط حجم هذه الفائدة بجودة البيانات وكفاءة العاملين واستقرار الإمكانات التقنية. لذلك فإن تطوير النظام في المؤسسة التعليمية يقتضي الاهتمام بطريقة استخدام تقاريره، إلى جانب تحسين وسائل إنتاجها، حتى تنعكس المعلومات المتاحة على قرارات تخصيص الموارد ومراقبة الإنفاق.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات في مديرية تربية محافظة المثنى

يخصص هذا المبحث لتحليل البيانات التي جُمعت من العاملين في المجالات المالية والإدارية في مديرية تربية محافظة المثنى. ويعرض إجراءات الدراسة وخصائص العينة واتجاهات إجاباتها، ثم يناقش نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)، لبيان العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية.

المطلب الاول: الطريقة والاجراءات الاحصائية

1. مجتمع وعينة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة العاملين في الأنشطة المالية والرقابية والإدارية في مديرية تربية المثنى، ومنهم موظفو الشؤون المالية والحسابات والتدقيق المالي والتخطيط والموازنة، ومديرو المدارس والمراكز التعليمية ذات الاستقلال المالي.

- **حجم العينة: وُزعت (80) استبانة، واستُرجعت منها (74). وبعد فحص الاستبانات المسترجعة واستبعاد غير الصالح منها، بلغ عدد الاستبانات المعتمدة في التحليل (70)، أي ما نسبته (87.5%) من مجموع الاستبانات الموزعة.**

2. ادوات التحليل الاحصائي المستخدمة :

عولجت البيانات ببرنامج (SPSS) باستخدام الأساليب الآتية:

- **التكرارات والنسب المئوية لوصف المؤهلات والتخصصات والخبرات الوظيفية لأفراد العينة.**
- **معامل ألفا كرونباخ لفحص ثبات الاستبانة واتساق فقراتها.**
- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاه الإجابات وترتيب الفقرات بحسب مستوى الموافقة.**
- **معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرات البحث.**
- **تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لفحص الفرضيات وتقدير الأثر الإحصائي بين المتغيرات.**

3.اختبار ثبات الأداة واتساقها الداخلي

فُحص الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، مع اعتماد القيمة (0.70) حدًا للقبول في هذا البحث. وترد نتائج المحاور والأداة ككل في الجدول الآتي.

جدول رقم (1): نتائج اختبار الثبات (الفا كرونباخ) لمحاور الاستبانة

محاور الدراسة	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرونباخ(α)	مستوى الثبات
المحور الاول :مقومات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية	7	0.884	ممتاز جدا
المحور الثاني :مراحل اتخاذ القرارات المالية	6	0.852	ممتاز
المحور الثالث :اثر النظم في دعم القرارات المالية	3	0.819	ممتاز
الاداة ككل) الاجمالي(	16	0.897	مرتفع جدا

بلغ معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل (0.897)، وهو أعلى من الحد المعتمد في البحث. وتشير هذه النتيجة إلى اتساق داخلي مرتفع بين الفقرات، بما يدعم استخدام درجات الاستبانة في التحليل الإحصائي.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة

تناول الجزء الأول من الاستبانة المؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي وسنوات الخبرة لأفراد العينة. ويبين الجدول الآتي توزيعهم بحسب هذه الخصائص.

جدول رقم (2): التوزيع التكراري والنسبي للخصائص الشخصية والوظيفية (N = 70)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	8	11.4%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	48	68.6%
المؤهل العلمي	ماجستير / دكتوراه	14	20.0%
التخصص الاكاديمي	محاسبة	36	51.4%
التخصص الاكاديمي	علوم مالية ومصرفية / ادارة اعمال	22	31.4%
التخصص الاكاديمي	تخصصات اخرى) حاسوب / قانون(	12	17.2%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	6	8.6%
سنوات الخبرة	من 5 الى اقل من 10 سنوات	18	25.7%
سنوات الخبرة	10سنوات فاكثر	46	65.7%

بلغت نسبة الحاصلين على البكالوريوس فأعلى (88.6%)، وشكل المتخصصون في المحاسبة والعلوم المالية والإدارية (82.8%) من العينة. كما بلغت نسبة من لديهم خبرة لا تقل عن 10 سنوات (65.7%). ويبين هذا التوزيع أن معظم المشاركين يمتلكون خلفية دراسية وخبرة عملية تتصل بموضوع البحث، وهو ما يساعد على قراءة إجاباتهم في ضوء معرفتهم بطبيعة العمل المالي في المديرية.

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات اجابات العينة ومحاور الدراسة

حُللت الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي، واعتمدت المستويات الآتية لتفسير المتوسطات الحسابية:

- من 1.00 الى 2.33 : مستوى منخفض.
- من 2.34 الى 3.66 : مستوى متوسط.
- من 3.67 الى 5.00 : مستوى مرتفع.

1.تحليل فقرات المحور الاول: مقومات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الاول

الرقم	الفقرة / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	الترتيب
1	تتوفر اجهزة وبرامج محاسبية حديثة بالمديرية.	3.82	0.81	مرتفع	4
2	تمتلك الكوادر الخبرة والكفاءة لاستخدام الانظمة.	4.12	0.68	مرتفع	2
3	تجرى عمليات صيانة وتحديث مستمرة للنظام.	3.54	0.92	متوسط	7
4	توفر النظم بيانات مالية دقيقة وخالية من الاخطاء.	4.25	0.62	مرتفع	1
5	تقدم النظم التقارير المالية في الوقت المناسب.	3.71	0.88	مرتفع	6
6	تتسم التقارير بالملائمة لمتطلبات اعداد الموازنة.	4.05	0.73	مرتفع	3
7	تتيح النظم سهولة الوصول للبيانات التاريخية.	3.78	0.85	مرتفع	5
المعدل العام للمحور الأول		3.90	0.58	مرتفع	--

يُظهر الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لبُعد متطلبات وخصائص نظام المعلومات المحاسبية بلغ (3.90) ، وهو مستوى عالٍ وفقًا للمقياس المُعتمد . وجاءت الفقرة رقم (4) المتعلقة بدقة البيانات المالية في المرتبة الأولى بمتوسط (4.25) ، مما يعكس تقييم أفراد العينة لجودة هذا الجانب . أما الفقرة رقم (3) المتعلقة بالصيانة والتحديث المستمرين ، فقد حصلت على أدنى متوسط (3.54) ، ما يضعها ضمن المستوى المتوسط . ويشير هذا التباين إلى أن الدعم الفني الدوري جانبٌ يستحق مزيدًا من الاهتمام عند تطوير الأنظمة المستخدمة .

2. تحليل فقرات المحور الثاني: مراحل اتخاذ القرارات المالية

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
8	الكشف المبكر عن الفائض او العجز في الموازنة.	3.96	0.75	مرتفع
9	تحديد احتياجات المدارس من المخصصات بدقة.	4.08	0.69	مرتفع
10	المفاضلة بين بدائل شراء المستلزمات والصيانة.	3.89	0.81	مرتفع
11	توفير المؤشرات لتوزيع الميزانية الاقليمية.	3.75	0.84	مرتفع
12	متابعة وتدقيق نسب تنفيذ الموازنة السنوية.	4.18	0.63	مرتفع
13	تقييم اثر القرارات المالية وتصحيح الانحرافات.	3.82	0.79	مرتفع
المعدل العام للمحور الثاني		3.94	0.55	مرتفع

بلغ المتوسط العام لمحور اتخاذ القرارات المالية (3.94)، بما يدل على مستوى موافقة مرتفع لدى العينة. وسجلت الفقرة (12)، المتعلقة بمتابعة تنفيذ الموازنة السنوية وتدقيقه، أعلى متوسط بلغ (4.18). وتعكس هذه النتيجة حضورًا واضحًا للمعلومات المحاسبية في أعمال المتابعة والرقابة، وفق تقديرات المشاركين في الدراسة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية:(H_0)

- **تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات المالية في مديرية تربية محافظة المثنى، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**

لاختبار الفرضية الرئيسة، استُخدم الانحدار الخطي البسيط، باعتبار نظم المعلومات المحاسبية متغيرًا مستقلًا واتخاذ القرارات المالية متغيرًا تابعًا. وترد نتائج النموذج في الجدول الآتي.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة المعنوية (Sig.)	معامل الانحدار (β)	قيمة (t) المحسوبة	الدلالة المعنوية (Sig.)	النتيجة الاحصائية
نظم المعلومات المحاسبية	0.584	95.421	0.000	0.764	9.768	0.000	رفض الفرضية الصفرية (H_0)

المتغير التابع: اتخاذ القرارات المالية. مستوى المعنوية المعتمد: ($\alpha = 0.05$).

التفسير الاحصائي والقرار:

1. بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.584)، أي إن النموذج يفسر (58.4%) من التباين في درجات اتخاذ القرارات المالية لدى العينة من خلال متغير نظم المعلومات المحاسبية. أما الجزء المتبقي من التباين فلا يفسره هذا النموذج، وقد يرتبط بعوامل أخرى وأخطاء القياس.
2. بلغت قيمة (F) المحسوبة (95.421)، وسُجلت الدلالة في المخرجات الإحصائية بصيغة (Sig = 0.000)، وهي تعني قيمة تقل عن (0.001) عند العرض بثلاث منازل عشرية. وبما أنها أقل من المستوى المعتمد ($\alpha = 0.05$)، فإن النموذج يتمتع بدلالة إحصائية.
3. اتخذ معامل الانحدار الوارد في الجدول ($\beta = 0.764$) إشارة موجبة، بما يدل على أن ارتفاع درجات نظم المعلومات المحاسبية يرتبط بارتفاع درجات اتخاذ القرارات المالية في النموذج. وتدعم دلالة الاختبار وجود هذه العلاقة، دون أن يتيح ذلك وحده الجزم بعلاقة سببية خارج حدود الدراسة.

- **القرار الإحصائي: تُرفض الفرضية الصفرية (H0) لصالح الفرضية البديلة (H1)، التي تقر بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات المالية ضمن النموذج المقدر لبيانات العينة.**

ملخص نتائج المبحث الثاني:

1. أظهرت إجابات العينة توافر المقومات التقنية والبشرية وخصائص المعلومات المحاسبية في المديرية بمستوى مرتفع إجمالًا.
2. برز استخدام التقارير المحاسبية في متابعة تنفيذ الموازنة وتحديد الاحتياجات المالية للمدارس، وفق تقديرات المشاركين.
3. أظهر نموذج الانحدار علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المالية، وبلغت قدرته التفسيرية (58.4%) من التباين في المتغير التابع.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

تناول البحث نظم المعلومات المحاسبية في مديرية تربية محافظة المثنى من زاوية الإفادة منها في اتخاذ القرارات المالية. وركز على مقومات النظام وجودة مخرجاته، ثم بحث مدى ارتباطها بتحديد الاحتياجات وتوزيع الموارد ومتابعة الإنفاق. وقد أتاح الجمع بين العرض النظري والتحليل الميداني تحديد الجوانب التي حظيت بتقدير مرتفع لدى أفراد العينة، إلى جانب الجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، واستند الجانب الميداني إلى (70) استبانة صالحة للتحليل من العاملين والمسؤولين الماليين والرقابيين في المديرية. وعولجت البيانات ببرنامج (SPSS)، وأسفرت النتائج عن الاستنتاجات والتوصيات الآتية.

اولا: الاستنتاجات

في ضوء إجابات العينة ونتائج التحليل الإحصائي، توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. جاء مستوى توافر مقومات نظم المعلومات المحاسبية وخصائصها مرتفعًا، بمتوسط عام بلغ (3.90)، بما يعكس تقييمًا إيجابيًا من المشاركين لواقع النظم المستخدمة في المديرية.
2. حصلت دقة البيانات المحاسبية على أعلى متوسط بين فقرات المحور الأول، إذ بلغ (4.25). وتشير النتيجة إلى ثقة أفراد العينة بهذا الجانب من مخرجات النظام.
3. بلغ متوسط محور اتخاذ القرارات المالية (3.94)، وهو مستوى مرتفع. وكان استخدام المعلومات في متابعة تنفيذ الموازنة وتدقيقه من أبرز الجوانب التي حظيت بالموافقة، إلى جانب تحديد احتياجات المدارس.
4. سجلت الصيانة والتحديث المستمر أدنى متوسط في المحور الأول، بقيمة (3.54)، مما يجعلها أولوية نسبية في تطوير الدعم الفني للنظم والشبكات.

5. أظهر الانحدار الخطي البسيط أثرًا موجبًا ذا دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرارات المالية عند مستوى المعنوية المعتمد($\alpha = 0.05$) ، ضمن حدود النموذج وبيانات العينة.
6. بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.584$)، بما يعني أن النموذج يفسر (58.4%) من التباين في درجات اتخاذ القرارات المالية. وتدعم هذه النتيجة أهمية النظم المحاسبية في تفسير المتغير التابع، مع بقاء جزء من التباين خارج نطاق النموذج.

ثانيا: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، يقترح الباحثان الإجراءات الآتية لتحسين الإفادة من نظم المعلومات المحاسبية في مديرية تربية محافظة المثنى:

1. تخصيص مبالغ دورية لصيانة الأجهزة والشبكات وتحديث البرامج، مع تنظيم متابعة فنية منتظمة ومعالجة الأعطال المتكررة. وتستجيب هذه التوصية لانخفاض تقييم الصيانة والتحديث مقارنة ببقية فقرات النظم المحاسبية.
2. تنظيم تدريب مستمر للمحاسبين والمدققين والعاملين في الشؤون المالية على التطبيقات المحاسبية والشراء الإلكتروني والتحليل المالي والإحصائي، مع التركيز على قراءة التقارير وتفسير مؤشرات الإنفاق واستخدامها في القرار.
3. تطوير التعاون الداخلي بين الشؤون المالية في الإدارة والهيئات المالية التابعة للمدارس والمراكز التعليمية لتسهيل تبادل البيانات وتحديثها وتقليل الوقت المستغرق في متطلبات الاحتياجات الأساسية والتجهيز والصيانة العاجلة.
4. زيادة استخدام البيانات المحاسبية التاريخية في تكلفة التكلفة والفوائد والتقديرات الخاصة قبل الاعتماد على المشروع والنفقات الرأسمالية بما في ذلك دعم الإفادة من النظام في قياس التخطيط التوثيق والمتابعة .
5. وضع ضوابط محددة للمعلومات الأمنية وصلاحيات الدخول والتعديل والاعتماد وتفعيل سجلات التتبع الإلكتروني بما في ذلك إنشاء مراجعة المعاملات وحمي البيانات ودعم القضاء على المال العام.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

جمعة، احمد حلمي (2020) ، تطوير نظم المعلومات المحاسبية ودورها في البيئة الرقمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

حنان، رضوان حلو (2018)، نظم المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات .دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الراوي، حكمت احمد (2019)، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها في القطاع العام .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

السالم، مؤيد سعيد (2017) ، منهجية البحث العلمي في العلوم الادارية والمالية .دار الحرية للنشر، بغداد، العراق.

مطاوع، ابراهيم (2021) ، الادارة المالية في المؤسسات التعليمية بين النظرية والتطبيق .دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

ثانيا: الدوريات والمجلات العلمية المحكمة:

الجبوري، حيدر يونس، والخفاجي، ازهر راسم. (2021) ، دور خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد الانفاق المالي: دراسة ميدانية .مجلة الكوفة للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، 13(2)، 85-104.

الزيادي، علي عبد الحسن. (2022) ، تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المؤسسات الخدمية لمحافظة المثنى .مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، 12(1)، 45-68.

العلي، صفا احمد. (2020) ، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التشغيلية: دراسة تطبيقية في مديريات التربية . مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 43(124)، 112-135.

ثالثا: القوانين والوثائق الرسمية:

جمهورية العراق - وزارة المالية (2019) ، قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019 المعدل .الوقائع العراقية، العدد 4550.

جمهورية العراق - وزارة التربية (2021) ، الدليل التنظيمي والمالي لمديريات التربية في المحافظات .المديرية العامة للشؤون المالية، بغداد.

رابعا المراجع باللغة الاجنبية

Hall, J. A. (2019). *Accounting Information Systems* (10th ed.). Cengage Learning.

Romney, M. B., & Steinbart, P. J. (2020). *Accounting Information Systems* (15th ed.). Pearson Education.

Al-Okaily, M., Alokaily, Z., & Al-Serafi, A. (2022). Evaluating the effectiveness of accounting information systems in educational institutions. *Computers in Human Behavior / Educational Review*, 38(2), 112-129.

Samer, M. (2021). The Role of Accounting Information Systems in Decision-Making Effectiveness. *Journal of Financial and Accounting Studies*, 13(4), 45-62.

Sura, A., & Hussein, F. (2020). The Impact of Accounting Information Systems Quality on Financial Decision Quality: Evidence from Public Sector. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(3), 201-210.